

الدين والسياسة

ما علاقة الدين بالفلسفة؟

ما علاقة الدين بالعلم؟

ما علاقة الدين بالسياسة؟

ما علاقة الدين بالدنيا؟

هذه الأسئلة وغيرها ، أسئلة قديمة جديدة .

كثيرون يريدون أن يدخلوا في الدين كل شيء في الدين وأن يستخرجوا منه كل شيء . حتى قال بعضهم : « لقد أحصى القرآن كل شيء ، فلا حاجة بنا لأية معارف أخرى ؛ لأن هذه المعارف الأخرى : إما أن تكون مؤيدة لما في القرآن ، فهي إذن فضول ، وإما أن تكون معارضة له ، فهي إذن ضلال »^(١) .

وكثيرون آخرون يريدون إخراج الدين من كل شيء ، وإفراغه من كل شيء ، حتى يصبح الدين نفسه مجرد مبحث تذكاري في بعض العلوم ، كالفلسفة أو التاريخ أو علم الاجتماع ...

(١) حكاة السيد الصادق المهدي عن بعض الإسلاميين . انظر كتابه (نحو ثورة ثقافية) ص ١٢٣ .

وقديما كتب ابن رشد (الحفيد) رسالته الشهيرة (فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال). وقد بين أن لكل من الفلسفة والشريعة خصوصيات منهجية ووظيفية، ولكنهما تتلاقيان وتتداخلان ، وأن الفلسفة - في أصلها - لا تناقض الشريعة بل تؤيدها وتخدمها، وأن الشريعة لاتمنع الفلسفة ، بل تأمر بها من تأهل لها.

والحقيقة أن أبا الوليد بن رشد ، بشخصه وحياته ، هو الجواب الكامل عن كل هذه الأسئلة : لقد كان فيلسوفا عقلانيا، وكان طبيبا حكيما، وكان فقيها قاضيا . وقد تمازجت وتعايشت في فكره وحياته كل هذه الاختصاصات . ولم ينفجر عقله ولا اضطربت حياته! بل قيل عنه : « كان يُفزع إلى فتواه في الطب ، كما يُفزع إلى فتواه في الفقه »^(١) .

لقد كان ابن رشد فقيها في الطب والفلسفة ، طبيبا في الفقه والسياسة . وكثير من علماء الإسلام يشبهون الشرع بالطب ، كما في قول الشاطبي : « فإن الشارع هو الطبيب الأعظم »^(٢) .

فعلاقة الدين بالسياسة ، هي كعلاقة الطب بالإنسان . فهي علاقة تطبيب وعلاج وقاية ، وليست - وما ينبغي أن تكون -

(١) الكلمة لابن الأبار ، انظرها في ترجمة ابن رشد ، في الأعلام للزركلي

(٢) الموافقات ٢ / ١٤٩ .

علاقة تنافس وصراع.

لقد كان الأنبياء هم فضلاء السياسيين وأوائل السياسيين ،
والشرائع المنزلة هي أعظم السياسات وأرقاها في تاريخ
البشرية قاطبة . يقول الإمام أبو بكر الشاشي ^(١) في مقدمة كتابه
الرائد (محاسن الشريعة) ، إنه ألف هذا الكتاب « للدلالة على
محاسن الشريعة ودخولها في السياسة الفاضلة السمحة
ولصوقها بالعقول السليمة » ^(٢).

ويمكن لقائل أن يقول: إن «السياسة الفاضلة» المقصودة في
هذا الكلام، هي غير السياسة التي نعنينا ونعامل بها اليوم .
وأقول : من هنا بدأت المشكلة، ومن هنا تضاعف احتياج
السياسة والسياسيين إلى الشرع وسياسته وإلى الأنبياء
وسياستهم . لقد اعتاد كثير من الناس ، واعتاد السياسيون
خاصة ، أن يعتقدوا ويصرحوا بأن السياسة لا تحتل الأخلاق
والضوابط الخلقية والعقائدية . وهل للسياسة وأهلها من داء
عضال سوى فقدان الحوافز الخلقية، ونبذ الضوابط الخلقية؟
وهل لهذا الداء دواء أنجع من «الطب الشرعي» ، الذي يعالج
القلوب والعقول والنفوس؟

(١) المعروف بالقفال الكبير ، توفي سنة ٣٦٥ هـ .

(٢) محاسن الشريعة ص ١٧ .

يقول الإمام الغزالي: « والسياسة في استصلاح الخلق وإرشادهم إلى الطريق المستقيم المنجي في الدنيا والآخرة ، على أربع مراتب : الأولى وهي العليا ، سياسة الأنبياء عليهم السلام»^(١) .

إن السياسة التي بُعث بها الأنبياء ، هي أساسا سياسة تربية ، وسياسة تثقيفية ، وسياسة اجتماعية . واليوم أيضا تتحدث الحكومات والأحزاب السياسية ، عن السياسة التعليمية والتربوية ، وعن السياسة الاجتماعية ، وعن السياسة الثقافية ، وعن السياسة الإعلامية ، وحتى عن السياسة الدينية . ويتحدثون عن محاربة الفساد وتحليق الحياة العامة ... ، فهل هناك من فرق جوهري؟

وحتى السياسة الممثلة في رئاسة الدول وحكم الشعوب ، لم تكن خارجة عن رسالة الأنبياء وسياستهم وجهودهم الإصلاحية . ولقد كانت المشكلة الدائمة التي تواجه الرسل ودعواتهم ، هي «الملا» ، أي الرؤساء والزعماء والسياسيون . وإذا أردنا أن نعرِّفها للقضايا السياسية ، نستطيع أن نقول : كل قضية يكون الزعماء والسياسيون طرفا فيها ، فهي قضية

سياسية . وإذا ، فحيثما وجدنا الزعماء والسياسيين يتصدون
للأنبياء ، فمعناه أن القضية سياسية أو ذات أبعاد
سياسية. فكيف إذا كان التصدي متبادلا ، أي من الطرفين معا؟
مثال ذلك : لقد تصدى موسى لفرعون ، وتصدى فرعون
لموسى ، وتواجهت السياسة النبوية مع السياسة
الفرعونية... فهل يشك أحد في أن موسى كان يؤدي عملا
سياسيا ، وأنه كان يواجه تحديا سياسيا ؟

بل حينما نقرأ الآيات المتعلقة ببعثة موسى عليه الصلاة
والسلام ، نحس وكأن موسى لم تكن له إلا رسالة سياسية ،
أو كأنه لم يُبعث إلا لفرعون وبعض أصحابه المقربين ، من هذه
الآيات نقرأ :

﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا
فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٣] .

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ
وَقَارُونَ فَفَالُوا سَاحِرًا كَذَّابًا ﴾ [غافر/ ٢٣-٢٤] .

﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [طه/ ٢٤] .

﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [طه/ ٤٣] .

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ [المزمل / ١٥] .

ولم يكن موسى حالة استثنائية في عمله السياسي، فكل الأنبياء كانوا سياسيين بدرجة أو بأخرى. وسليمان النبي عليه السلام، كان رجل دولة لا مثيل له. وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون» .

وأما خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ، فقد مارس السياسة، بكل ما للكلمة من معان ومضامين: من سياسة الدعوة والتربية، إلى سياسة التنظيم والتخطيط، إلى سياسة التدريب والتنفيذ، إلى تأسيس الدولة وتسييرها، إلى قيادة مجتمع وتدير شؤونها، إلى شؤون الحرب والسلام...

وما أظن أحدا يطالبني بدليل أو مثال على هذا كله، فالمسألة أظهر وأشهر من أن تحتاج إلى شيء من ذلك، فلا أطيل فيما لا حاجة إليه. ثم إن التشريعات الإسلامية، في القرآن والسنة والفقه الإسلامي، لم تترك مجالا سياسيا إلا ولها فيه أحكام تفصيلية، أو قواعد كلية.

فكيف أصبح كثير من مثقفينا وساستنا اليوم، ينكرون أو

٤٠ ————— الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية

يستنكرون الارتباط بين الدين والسياسة ، حتى كان أحد الرؤساء العرب دائم القول والصراخ : لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين ؟!

في القرون الأخيرة ، احتدم النقاش ، بل احتدمت المعركة ، حول علاقة الدين بالسياسة. كان ذلك في أوروبا أولاً ، ولفترة زمنية طويلة ، قبل أن يتم استنبات هذا النقاش وهذه المعركة في عالمنا الإسلامي. فما الذي حصل ؟

في أوروبا وعموم الدول الغربية ، تم فصل الدين عن السياسة إلى حد كبير ، وبقي ما بقي . وقد استتب هذا الوضع وأصبح مقبولا ومرضيا في الثقافة الغربية ، على تفاوت في ذلك . ثم بدأ نوع من التراجع والمراجعة في السنين الأخيرة ، لفائدة إعادة الاعتبار للدين في الحياة السياسية . ولعل آخر مظهر لهذا التوجه الجديد، هو النقاشات التي دارت في أوروبا حول صياغة الدستور الموحد للاتحاد الأوروبي وموقع الانتماء المسيحي فيه، وكذا رفض كثير من الأوروبيين انضمام تركيا إليهم لكونها مسلمة وهم مسيحيون، مما جعل كثيرا من المعلقين يصفون الاتحاد الأوروبي بالنادي المسيحي.

أما في العالم الإسلامي، فإن محاولات فصل الدين عن

الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية ————— ٤١

السياسة عموماً ، وعن الدولة خصوصاً ، قد عرفت . وما زالت . معارك طاحنة من جميع الأصناف . معارك طرفاها : الدول الغربية وأتباعها المحليون من جهة ، والشعوب والنخب الإسلامية من جهة أخرى .

وعموماً ، فإن جميع الخطوات والإنجازات التي نفذت في هذا الاتجاه ، كانت عبارة عن عمليات جراحية أليمة وغير ناجحة . كانت أولى التجارب في العالم في العالم الإسلامي ، هي التجربة الانقلابية الدموية التي قادها كمال أتاتورك في تركيا ، باحتضان أوروبي تام ومستمر ، منذ ثمانين سنة وإلى الآن . ومع ذلك هل نجحت ؟ هل استقرت ؟ الجواب يعرفه الجميع من خلال الحراسة العسكرية المشددة الشرسة ، التي لا تنزع أصابعها عن الزناد !! وهذا هو حال كل التجارب التي نفذت في العالم الإسلامي ، مع فوارق جزئية أو شكلية ، من قطر لآخر ، ومن وقت لآخر .

وإذا استثنينا النجاح الغربي النسبي ، لفصل الدين عن السياسة ، وهو نجاح مستحق ومفيد ، فإن التاريخ عموماً ، وتاريخ العالم الإسلامي خصوصاً ، يشهد ويعيد ، أن هناك ترابطاً لا فكاك منه بين الدين والسياسة . فلماذا لا نفعل مثلاً فعل ابن رشد ، فنقوم (بتقرير ما بين الشريعة والسياسة من

(الاتصال)؟

فلنضع كل شيء في موضعه، ولنعط لكل شيء حقه، ولنستفد من كل طرف ما عنده . أليست هذه هي الحكمة؟ أليس هذا - يامعشر الإخوة العلمانيين - أفضل وأفيد وأريح لأمتنا، من هذا الصراع الطويل لاستبعاد الدين عن الدولة وعن السياسة؟ وهو على كل حال هدف لن يتحقق.

وإذا لم يعجبكم نهج ابن رشد (نهج العقل والحكمة) ، فخذوا بالنهج الديموقراطي، ودافعوا عن حق شعوبكم في الاختيار، حتى لو ظهر أنها تختار الشريعة ، وتختار الجمع بين الدين والسياسة.

بقي أن أقول مع الكثيرين : إن تدخل الدين في السياسة له محاذير ومزالق مخوفة. ولذلك تثار حوله تحفظات واعتراضات معتبرة . وهذا هو موضوع الحلقة المقبلة بعون الله تعالى.

الدين والسياسة تخوفات وتحفظات

ربطُ السياسة بالدين ، أو إدخال السياسة في الدين ، أو تدين السياسة ، أو تسييس الدين ... أياً كان الإسم ، فالمسمى عليه اعتراضات وتحفظات كثيرة . والمعتضون تختلف درجات اعتراضهم ، كما تختلف أسباب اعتراضهم . ويمكن - باختصار - تصنيفهم إلى صنفين :

- صنف رافض للدين غير مؤمن به . وهؤلاء عادة ما يكون رفضهم لأي ربط بين الدين والسياسة مبدئياً وجذرياً . بل هم يرون الدين نفسه سبباً للتخلف والبلايا ...

- صنف يؤمن بالدين وبوظيفته ومكانته ، لكن في غير المجال السياسي . ويرون أن الأفيد والأريح للدين والسياسة معاً ، هو فك الارتباط ومنع التداخل بينهما .

والكلام الآن هو بالدرجة الأولى مع الصنف الثاني ، وإن كانت بعض التحفظات والانتقادات مشتركة بين الصنفين .

شبح الدولة الدينية

لعل الاعتراض الأكبر والجامع لغيره من الاعتراضات ،

هو هذا الذي سمّيته «شبح الدولة الدينية» ، الذي يخافه الكثيرون أو يُخَوِّفون به الناس .

والحقيقة أن مشكلة «الدولة الدينية» هي مشكلة أوروبية ، اسما ومضمونا. فأروبا هي التي عرفت ما سماه الدارسون الأوروبيون بالدولة الدينية ، أو الدولة الشيوقراطية، حيث الملك مقدس ، وهو - بزعمه - يستمد شرعيته وصلاحياته ، ويتلقى تشريعاته وقراراته ، من الله أو بتفويض من الله ، وإذا ما أقدم على حرب فهي بأمر الله ، كما زعم جورج بوش في غزوه للعراق!

أما في العالم الإسلامي والتاريخ الإسلامي ، فالمصطلح غير موجود ، ومضمونه السلبي والقذحي أيضا غير موجود . ولو وُصِفَتْ دولة ما في التاريخ الإسلامي بهذا الوصف ، لُعد ذلك مدحها ومفخرة من مفاخرها ، لأن الارتباط بالدين والاتصاف بصفاته ، كان دائما عنوان صلاح واستقامة ورشاد . وأما سوء استعمال الدين ، وارتكاب المنكرات والمظالم باسمه ، فقد كان الناس يعدونه من قلة الدين لا من الدين ، ويعدونه عملاً لادنيا وليس عملاً دينياً، ويعتبرونه نفاقاً وتلاعباً بالدين ، حتى ولو كان فيه تفخيم لبعض المظاهر والرموز الدينية .

في التاريخ الإسلامي ، لو قيل مثلاً : إن دولة المرابطين كانت دولة دينية أكثر من دولة الموحدين ، لكان هذا تمجيذاً للأولى وانتقاصاً للثانية. فليس الدين والتدين في التاريخ الإسلامي رمزا وسببا للطغيان والاستبداد ، حتى لو حصل ذلك باسم الدين أو بفتاوى دينية ملفقة، بل الدين يبقى دائما - في الحقيقة وفي نظر الناس - رمزا للحق والعدل والإحسان.

وحتى الحديث الضعيف (السلطان ظل الله في الأرض)، فهو - على ضعفه المتفق عليه - لا يتضمن أي قداسة أو تفويض إلهي ، أو نسب إلهي. وكل ما يعنيه : هو أن السلطان ينبغي أن يكون بمثابة الظل ، الذي يجد فيه المسافر والغريب والمشرّد والمكدود ، بُغيتهم وراحتهم .وهو(ظل الله)، لأن كل عدل وإحسان ورأفة ورحمة ، إنما أصله ومصدر العمل به ، هو الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة/ ١٤٣] ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ [النحل/ ٩٠] ، ﴿ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ ﴾ .

[القصص/ ٧٧]

وفي بعض روايات الحديث ما يصرح بهذا المعنى، منها :
«السلطان العادل المتواضع ظل الله ورحمه في الأرض ...»^(١)،

(١) جمع الجوامع أو الجامع الكبير للسيوطي ١ / ١٣١٢٨ .

ومنها : «السلطان ظل الله في الأرض يأوى إليه الضعيف ، وبه ينتصر المظلوم»^(١) ، ومنها : «الوالى العادل ظل الله ورحمه في الأرض فمن نصحه في نفسه وفي عباد الله ، أظله الله بظله ، ومن غشه في نفسه وفي عباد الله ، خذله الله يوم القيامة»^(٢) .

فالسلطان - أو الولي - المذكور ، موصوف ومقيد بكونه عادلا متواضعا . فإذا لم يكن كذلك لم يكن (ظل الله في الأرض) ، بل يكون (عدو الله في الأرض) .

والسلطان المذكور في الحديث ، محتاج إلى من ينصحه ويرشده ، ومحتاج إلى الحذر من يغشه ويخذله ، بينما الحاكم «المفوض من الله» ، لا يحتاج إلى شيء من ذلك .

المهم أنه ليس في الإسلام ولا في الثقافة الإسلامية ، ما يمكن أن يسمح بظهور « دولة دينية ثيوقراطية » ، باسم الإسلام . والحقيقة أن الدولة « الثوقراطية » التي يعرفها العالم الإسلامي اليوم ، هي جمهورية أتاتورك العلمانية الحديثة ، فهي الدولة الوحيدة التي عندها مقدسات وطقوس لا تقبل النقاش ولا المراجعة ولا التغيير ، وعندها طابوهات لا يسمح بنقدها ولا الاقتراب منها ، وعندها سدنة المعبد وحراس أسرارهِ ،

(١) نفسه ، ص ١٣١٣٢ .

(٢) نفسه ، ص ٢٥٢٦٥ .

كلمتهم فوق الجميع وسلاحهم على رؤوس الجميع، أي فوق الشعب والبرلمان والحكومة ورئيس الجمهورية!!

من خولهم هذا؟ من فوضهم بهذا؟ ذلك من أسرار الشيوعية العلمانية!

الظلم لادين له والدين لاظلم له .

الظلم والاستبداد والتسلط ، يمكن أن يتم باسم الإسلام ، ويمكن أن يتم باسم المسيحية أو اليهودية، ويمكن أن يتم باسم العلمانية واللا دينية ، أو حتى باسم العدالة والديموقراطية ، وباسم القوانين والمواثيق . ولكن الإسلام - وحده اليوم - هو الذي يتحفظ منه ويعترض عليه ، ويدان ويقصى بفعل بعض أبنائه أو المنتسبين إليه؟!

نعم ، لقد وقعت وتقع مظالم ومفاسد باسم الإسلام ، وأخذت مكاسب ومغانم باسم الإسلام، وحيزت دول وممالك باسم الإسلام ، وصودرت حقوق وحريات باسم الإسلام. ولكن هذا كله لا يغير من الحقيقة الدينية ولا الحقيقة التاريخية شيئا، وهي أن الإسلام بريء من ذلك كله ، بل هو ضد ذلك كله. وهو أمر واضح ومضمون:

أولا، لأن نصوص الدين تبقى دائما متميزة متعالية ، ومن

خلالها يستطيع كل من أراد ، أن يميز المحق من المبطل والمفسد من المصلح ، حتى لو وقع خداع أو تلبيس ، جزئي أو مؤقت .
وثانيا ، ما من تحريف أو تأويل ، يُعتمد عليه لتسويغ الظلم أو الاستبداد ، إلا ويوجد من العلماء من يرفضه ويقول بخلافه .

وثالثا ، ما من فساد أو ظلم أو انحراف ، جرى باسم الدين أو بغير اسمه ، إلا وتجد الناس - خاصتهم وعامتهم - منكرين له بما يستحق وبأكثر مما يستحق . وللعلماء دائما دور الريادة في ذلك ، تقديرًا للأمانة التي يحملونها . وإذا قصر بعضهم أو فرط أومال ، بقي غيرهم ﴿ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ [النساء / ١٣٥] .

وقد بلغت اليقظة الفكرية والشجاعة العلمية عند الفقيه المالكي ، الإمام شهاب الدين القرافي (الصنهاجي) ، إلى حد الإفتاء ببطان تصرفات الملوك في أموالهم وممتلكاتهم ، وبطالان إرثها عنهم ، لأنهم مستغرقون بالديون ، لكثرة ما أخذوه وما تصرفوا فيه بغير حق من أموال الأمة . قال رحمه الله : « الملوك فقراء مدينون ، بسبب ما جنوه على المسلمين من تصرفاتهم في أموال بيت المال ، بالهواء في أبنية الدور العالية المزخرفة ، والمراكب النفيسة ، والأطعمة الطيبة ، وإعطاء الأصدقاء

والمزاح بالباطل من أموال ، وغير ذلك من التصرفات المنهي عنها شرعا . فهذه كلها ديون عليهم ، فتكثر من تطاول الأيام ، فيتعذر بسببها أمران ، أحدهما: الأوقاف والتبرعات والبيوعات ، على مذهب مالك رحمه الله ومن وافقه ، فإن تبرعات المديون المتأخرة عن تقرر الدين باطلة فيتخرج ذلك على هذا الخلاف. وثانيهما: الإرث ، لأنه لا ميراث مع الدين إجماعا ، فلا يورث عنهم شيء...»^(١) .

ولم يقتصر الفقهاء على مراقبة غيرهم ونقد تصرفاتهم ، بل كانوا نقادا رقباء حتى على أنفسهم وعلى بعضهم .

ومما يحضرني في هذا الباب ، حالة الفقهاء المالكية بالمغرب والأندلس ، أيام دولة المرابطين. وقد كانت هذه الدولة توصف بأنها «دولة الفقهاء» ، حيث كان للفقهاء فيها الكلمة العليا واليد الطولى ، فكانوا هم أصحاب المناصب وأصحاب القرار. فعظمت بذلك حظوتهم ، واشتدت سطوتهم ، وكثرت أموالهم . فخرج من بينهم من يحذر ويستنكر. من ذلك قول أحد الفقهاء ، يخاطب ويهجو الفقهاء والقضاة في زمانه :

أهل الرياء لبستمو ناموسكم ... كالذئب أدلج في الظلام

العالم .

فملكتم الدنيا بمذهب مالك^(١) ... وقبضتم الأموال بآب
القاسم .

وركبتمو شُهَب الدواب بأشهب ... وبأصبع صبغت لكم
في العالم .

ونظم أحدهم قصيدة خاصة في هجو قاضي قرطبة ، أبي
عبد الله محمد بن حمدين (التغلبي) ، قال في مطلعها :

أدجالُ هذا أوان الخروج فيا شمسُ لُوحِي من المغرب
يريد ابن حمدين أن يعتفي وجدواه أنأى من الكوكب
إذا سئل العرف حك أسته ليثبت دعواه في تغلب^(٢)

ونحن الإسلاميين اليوم ، لا علينا - بل يجب علينا - أن ننتقد
كل تعسف أو شطط أو ظلم يقع باسم الإسلام ، ويصدر من
علماء الإسلام ، أو من الحركات الإسلامية ، أو من الحكومات
الإسلامية إن وُجدت .

(١) مالك ، هو إمام المذهب مالك بن أنس رضي الله عنه . وأما ابن
القاسم ، وأشهب ، وأصبع ، المذكرون في الأبيات ، فهم كبار أقطاب
المذهب ، المعتمدون في الفتوى والقضاء .

(٢) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ١ / ٤٩ .

فلننتقد - مثلاً - حزب العدالة والتنمية ، إذا أصبح قادته مهرولين للمناصب والمكاسب ، أو أصبحوا متغاضين ساكتين عن المفسد والصائب ، أو اشتغلوا بتوظيف أبنائهم وترقية أقاربهم ، أو قاموا بظلم خصومهم ومخالفهم .

ولننتقد حركة حماس على حزبيتها المفرطة ، ولنحذرهما من نزوعها الظاهر نحو الاستبداد والهيمنة . ولنستنكر عليها تحويل خُطب الجمعة إلى نشرات إخبارية وتحليلية متحيزة ...

وأذكر مما أحفظه - وقرأته في بعض كتب ابن حزم - قول أحد العلماء : ما رأيت للشيطان أخبث من كلمتين ألقاهما على لسان كثير من الناس :

الكلمة الأولى : أخطئُ لأن فلانا أخطأ .

الكلمة الثانية : أخطئُ اليوم لأنني قد أخطأت بالأمس .

وللحديث بقية .

العمل السياسي الإسلامي والإشكالات العملية

قبل عشر سنوات سألني أحد السياسيين : هل أنتم تقبلون بالديموقراطية ؟ فقلت له : السؤال الآن ياسيدي هو: هل الديموقراطية تقبل بنا ؟ وهل تتسع ديموقراطيتكم لنا ؟ هذا نموذج للأسئلة المقلوبة والأوضاع المقلوبة التي نعيشها اليوم...

من المفارقات العجيبة في العالم الإسلامي ، أننا نجد القوى والتيارات الإسلامية كلها تقريبا تعمل في ساحة المعارضة أو المنع ، سواء من العلماء والدعاة والمفكرين ، أو من الحركات والأحزاب الإسلامية . بل كثير من الدول العربية والإسلامية تمنع منعاً قانونياً أو دستورياً وجود أحزاب أو منظمات سياسية إسلامية ، بينما الوضع الطبيعي المفترض - حسب أي تحليل منطقي - هو العكس تماماً .

فالاستمرارية التاريخية أولاً ،

وبقاء الشعوب الإسلامية متمسكة بولائها للإسلام بكل مكوناته ثانياً ،

وظهور صحوة إسلامية واسعة ، لا يجادل أحد في شعبيتها وتجزرها في المجتمعات الإسلامية ثالثاً، وانتشار (صحوة ديموقراطية^(١)) عالمية ، تعيد الاعتبار للشعوب واختياراتها رابعاً،

كل هذه العوامل والاعتبارات ، كان من المفترض أن تجعل معظم القوى الإسلامية إما حاكمة وإما شريكة في الحكم ، فإذا بها - في غالب الأحوال - ما بين ممنوعة ، أو محجورة ، أو مضيق عليها. وإذا بها تحاكم بدل أن تحكم.

ولا شك أن هذا الوصف العام ، يختلف تحققه - زيادة ونقصانا - من بلد لآخر، تبعاً لحالة الحريات العامة ودرجتها في كل بلد . وعموماً فهذا الوصف ينطبق أكثر ما ينطبق على الدول العربية ، بخلاف الدول الإسلامية غير العربية ، التي يضطلع فيها العلماء والدعاة والهيئات والأحزاب الإسلامية ، بدور سياسي أكثر حرية وفاعلية ، كما هو الشأن في إيران ، وباكستان ، وأفغانستان ، وماليزيا ، وإندونيسيا .

ورغم جميع حالات المنع والتحجير والتضييق، التي لا تبقي للعمل السياسي الإسلامي إلا مساحة محصورة - أو محاصرة -

(١) التعبير للأستاذ محمد طلابي .

فإن أصوات الرفض والتخويف من هذه المساحة الاستثنائية ،
لا تكل ولا تمل !

التبرم بالعمل السياسي الإسلامي أو رفضه كلية ، يتحجج
بانتقادات وإشكالات عملية، تضاف إلى الاعتراضات
والتحفظات المبدئية التي عرضتها في الحلقة الماضية. وهذه
الانتقادات عادة ما يختلط فيها الحق بالباطل ، أو تكون حقا
يراد به باطل. وقد تكون باطلا في باطل.

تسخير الدين لأهداف سياسية

هذه التهمة مفادها أن الإسلاميين السياسيين (ما يسمى
حركات الإسلام السياسي) ، لهم أهداف وطموحات سياسية
لأنفسهم ولأحزابهم ، لكنهم اختاروا للوصول إليها طريقا
«سهلة سالكة» ، هي ركوب الدين وتسخير والتستر وراءه .

ولحفظ حرمة الدين وقداسته من جهة ، ولقطع الطريق
على هؤلاء القراصنة المهربين ، يجب منعهم ومنع استعمالهم
للدين في المجال السياسي .

ولا يخفى أن هذا مجرد اتهام مخترع . وهو في أحسن الأحوال
رجم بالغيب ، فيما لا يطلع على حقيقته إلا الله .

نعم حين نجد من يعلنون الغيرة الدينية ، ويرفعون

الشعارات والادعاءات الإسلامية ، ثم لا يطبقون من الإسلام شيئاً ، حتى في حياتهم الخاصة ، قد يكون هذا دليلاً على زيف ادعاءاتهم وأنهم ربما يخفون ما لا يعلنون.

أما حين يكون الناس باطنهم كظاهريهم ، وسلوكهم كشعاراتهم . يعيشون بالإسلام ، ويدعون للإسلام ، ويضحون بمصالحهم ومكتسباتهم ، لأجل مبادئهم وشعاراتهم ، فها هنا لا يستطيع أحد تصديق هذه التهمة ، مهما بذل من جهد.

على أن من الأمور الواضحة في هذا الزمان : أن أيسر طريق ، للجماعات والأفراد ، لتحقيق أهدافهم ومكاسبهم السياسية والدينية وحمايتهم ، هو البعد عن الإسلام ومظاهره وأهله ، وخاصة ما يسمى بالإسلام السياسي.

استعمال خطاب ديني سياسي

هذه التهمة مفادها أن هذه الجهات الإسلامية الممارسة للعمل السياسي ، تستغل تدين المجتمعات الإسلامية وسيادة الثقافة الإسلامية فيها ، فتمارس على الجماهير المؤمنة خطاباً دينياً تعبويًا ، يحرك غيرتها وعواطفها الدينية ، فتتشد إلى الشعارات الإسلامية الجذابة وأصحابها . ويتم كذلك توظيف هذا الخطاب الديني الغيبي العاطفي ، للتفجير من الخصوم

السياسيين ، واتهامهم بالعلمانية أو اللادينية أو بالخروج عن الشرع ، أو ما إلى ذلك من التهم التي تلقى اشمئزازاً وكرهية لدى الجماهير المتدينة.

والنتيجة هي أن هذا الطرف « الإسلاموي » ، يستفيد من رصيد ليس من كسبه ، ويقدم كلاماً لا طائل من تحته ، لأنه مجرد شعارات فارغة لا تسمن ولا تغني من جوع . بينما الأحزاب والتيارات التي تقدم خطاباً عقلانياً ، وبرامج عملية ، وحلولاً حقيقية ، لا تجد إلا القليل ممن يفهمون خطابها ويقدرّون برامجها وإنجازاتها . فنحن أمام اختلال فظيع ، لا علاج له إلا بمنع أصحاب الخطاب الديني الديماغوجي من العمل السياسي .

وأنا لا أنكر أن شيئاً من هذا الكلام صحيح ، أو يصدق على بعض الحالات ، القليلة أو الكثيرة . ولكن استعمال الخطاب العاطفي التعبوي ، أو الغوغائي الديماغوجي ، أو الخطاب الفضفاض الذي لا يسمن ولا يغني من جوع ، أو - على العكس - إطلاق هذه الأوصاف في غير محلها ، لمجرد التسفيه والتشهير... كل هذا تمارسه الأحزاب المتنافسة والخصوم السياسيون ، بدون أي أن يكون الدين ولا التدين ولا الخطاب الديني حاضراً عند أي منهم . يقول روبرت هـ

ثاولس في كتابه المترجم إلى العربية بعنوان (التفكير المستقيم والتفكير الأعوج) : « فإذا ألقى خطيب من حزبنا خطاباً فصيحاً متدفقاً ، قلنا عنه : إنه خطيب بليغ . أما إذا خطب خطيب من الحزب المناوئ بنفس الطريقة ، فإننا نقول : إنه متفيهق ... ونحن نصف اقتراحات حزب المعارضة - وإن كانت عملية - بأنها (شفاء من كل داء في لغة المشعوذين من الأطباء) ، وهي عبارة ممعنة في معناها الانفعالي ، وتثير فينا انفعالات استهجان ، كتلك التي نشعر بها نحو الأدوية التي يصفها المشعوذون ، ويُفَرِّطون في ادعائهم بفوائدها الطبية . كما أن المتحدث يصف أولئك الذين يُبدون تحمساً في تأييدهم لبعض الاقتراحات التي لا يقرها ، بأنهم (متطرفون) ، ولو أن أناساً من جماعته أبدوا من الحماس والاهتمام ما أبداه الآخرون ، لكانوا في رأيه (أشداء في الحق) ... »^(١) .

إن مشكلة الخطاب السياسي ، وما قد يكتنفه أو يهيمن عليه ، من تهويل أو تضليل أو تحامل أو سفسطة ... ليس لها إلا حل نسبي ، يمكن الوصول إليه بأمرين متكاملين :

- ١ . إشاعة الخطاب المخالف - أي الخطاب العقلاني الموضوعي المتزن - والاستمسك به ، وعدم الانجرار مع

(١) ص ١٧ - ١٨ ، والكتاب صادر في سلسلة عالم المعرفة ، الكويتية .

الخطاب الرديء ، لاتقليدا له ولا ردا عليه . وهذا يسهل الأمر الثاني ، وهو :

٢. رفع مستوى الوعي لدى المخاطبين ، حتى يميزوا أكثر فأكثر ، بين الغث والسمين . وحينئذ (لا يجني جان إلا على نفسه)^(١) .

استغلال المساجد والمنابر الدينية

التيار الإسلامي له ارتباط طبيعي بالمساجد والمؤسسات الدينية ، الرسمية والأهلية ، فهو منها وإليها . فسواء للتعبد وإقامة الفرائض الدينية ، أو لمتابعة الأنشطة الدعوية أو التعليمية لهذه المؤسسات ، أو لدعمها والمساهمة فيها ... ، فإن كافة المتدينين - ومنهم المتممون للجماعات والأحزاب الإسلامية - هم جمهور هذا كله .

كما أن القائمين على هذه المساجد والمؤسسات والأنشطة ، يجدون أقرب التيارات إليهم وأحقها بعطفهم وتأييدهم ، هو التيار الإسلامي .

فهذا وضع طبيعي تلقائي ، ليس لأحد فيه ذنب ، بل للجميع فيه أجر . لكن ينجم عنه أن يحظى التيار الإسلامي

(١) جزء من حديث شريف .

بعده أشكال من الاستفادة السياسية من هذا الوضع، وخاصة في بعض المناسبات التي تشهد سجالات وتنافساً، يكون التيار الإسلامي طرفاً فيه، وأبرز ذلك المحطات الانتخابية. فقد يكون بعض المترشحين من خطباء المساجد أو من أئمتها ووعاظها. وقد يكون لبعض هؤلاء انتهاء أو تعاطف مع حزب إسلامي. وقد يعتمد بعض المتتمين أو المتعاطفين إلى توجيه الناس لدعم حزب كذا أو المرشح كذا، أو توجيههم ضد كذا وكذا...

وهكذا تتم استفادة غير متكافئة، من مؤسسات ومناصب لها قدسيته ومكانتها الدينية عند الناس، لأغراض واستحقاقات سياسية، يفترض الوصول إليها عن جدارة وتكافؤ في الفرص.

وعلى العموم، فأنا ضد أي تسخير متعمد، وضد أي استفادة مقصودة ومبرجة، من هذه المؤسسات والصفات الدينية، لخدمة التنافس السياسي أو السباق الانتخابي. وأنا مع أي إجراء عادل يحد من هذه المشكلة، دون إهدار الحقوق الدستورية للأفراد والهيئات.

على أن أفضل معالجة لهذه القضية، هو التعفف والتزهر الطوعي لمن يعينهم هذا الأمر، عن كل شبهة في هذا المجال،

٦٠ ————— الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية

علما بأن هذه الاستفادة أو الإفادة ، بواسطة استعمال المؤسسات والمنابر والمناصب الدينية ، لا تخدم الدين والتدين ، بل تضر بهما، حتى ولو كانت - سياسيا - لصالح مرشح إسلامي أو حزب إسلامي.

ولا يفوتني هنا أن أنبه على حالات شبيهة ، ومع ذلك لا يلتفت إليها أحد ، ولا يعترض عليها ، مادامت ليست «إسلامية» ولا يستفيد منها الإسلاميون.

فهناك أصحاب المناصب الرسمية ، المؤثرة والمغرية للجمهور بالتأييد والدعم ، لقاء أي مكسب آني أو مرتقب ، وكثير منهم يخوضون العمل السياسي والمنافسة السياسية ، بكل ما لمناصبهم من بريق وتأثير وإغراء.

وهناك أرباب المعامل والشركات ، الذين يتحكمون في الرقاب والأرزاق ، لمئات أو آلاف من المرتبطين بهم والعاملين عندهم ... ، فيتجند هؤلاء معهم بقضهم وقضيضهم ، حتى لا ينالهم مكروه...

وهناك العاملون في وسائل الإعلام العمومية ، بحيث يكتسبون بفضلها شهرة وشعبية ، ثم يأتون للترشح ، مستفيدين من الظهور والشعبية لعدة سنوات ...

وهناك أيضا بعض مشاهير الفنانين والرياضيين ، يستفيدون
من شهرتهم وشعبيتهم ، ويستثمرونها في الترشح أو دعم
مرشحين وأحزاب ...

ما أريد لفت الانتباه إليه ، هو ضرورة العدل والمساواة ،
والنظر بعين واحدة ، والوزن بميزان واحد ، عسى أن تستقيم
أمورنا.
